الحوكمة الإنتخابية كآلية لجودة العملية الإنتخابية
مع الإشارة لحالة الجزائر

أ/ سمير كـيم
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة العربي- تبسة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة على المستوى النظري إلى توضيح المنطلقات المفاهيمية للحوكمة الإنتخابية، كما تحاول هذه الدراسة تحليل الإطار المؤسساتي الضروري لتجسيد منطق الحوكمة الإنتخابية، إضافة إلى تحليل المعايير الدولية للنزاهة الإنتخابية ودورها في تجسيد الحوكمة الإنتخابية، أما على الصعيد الممارساتي فقد تم تحليل السياق التنظيمي والقانوني لتسيير وإدارة العملية الإنتخابية في الجزائر، من خلال التطرق إلى عملية إصلاح النظام الإنتخابي، إضافة إلى إستحداث آليات رقابية للعملية الإنتخابية، ومن ثم توضيح أثر هذا السياق التنظيمي على أهم مراحل الإنتخابات الرئاسية الجزائرية 2014، وأخيرا تقييم التجربة الجزائرية في مجال الحوكمة الإنتخابية، وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها ضرورة إيجاد إطار تحليلي متكامل للحوكمة الإنتخابية،، كما أن توفير السياق المؤسساتي للحوكمة الإنتخابية يمثل آلية فعالة لتحقيق الأهداف الوظيفية للعملية الإنتخابية، ورغم أهمية الضمانات والآليات الرقابية المعتمدة في النظام الإنتخابي الجزائري، إلا أن هذه الآليات لازالت تحتاج إلى مزيد من الفعالية، إضافة إلى أن نجاح الحوكمة الإنتخابية لايرتبط فقط بمجموعة من الضمانات القانونية والإدارية، بل من خلال مراعاة مجموعة من المتغيرات السياسية والإجتماعية والنفسية المرتبطة بسياق تنظيم العملية الإنتخابية.

Abstract :

This study aims at the theoretical level to explain the conceptual framework of the electoral governance, also analyze the necessary institutional framework to reflect the logic of electoral governance, in addition to analyze the global norms of electoral integrity, and its role in the consolidation of electoral governance. At the practical level has been

analyzed the legal and the orgnizational context of the electoral management in Algeria, through discuss the electoral reform process, also established control mechanisms of electoral process, than explain the effect of this context on the diffèrent periods of the Algerian presidential election 2014. Finally evaluate the Algerian experience in the electoral governance. It results that the need to find an integrated analytical framework for electoral governance, also the providing of an institutional context of electoral governance make an effective tool to achieve electoral process goals. Even the importance of control mechanisms of electoral process in the Algerian electoral system, however these mechanisms still need to be more effectiveness; also the success of the electoral governance not only related with a set of legal and administrative guarantees, but also by taking into account a range of political, social and psychological variables associated with the organizational context of the electoral process.

مقدمة

تشكل الحوكمة في بعدها السياسي أحد الحركيات المعرفية الجديدة من خلال الخلفية التي تقوم عليها والمتمثلة في منطق الحكم والتسيير، من خلال إرساء منظومة قائمة على مبادئ: العقلانية والشفافية والمحاسبة والإستقلالية والحياد، والهادفة لتكريس منطق التشاركية المبني على إشراك مختلف الفعاليات السياسية والمجتمعية في العملية السياسية، مشكلة نسقا مترابطا أساسه الفعالية والجودة.

في هذا الإطار تمثل الإنتخابات أحد الأبعاد الأساسية المحركة لمنظومة الحوكمة من خلال تكريسها لقيم التجانس والمساواة والتمثيل، حيث يشهد حقل الدراسات الإنتخابية العديد من التطورات على الصعيدين النظري والعملي، فعلى المستوى النظري إنتقل مجال إهتمام الباحثين من التركيز على إعتماد العملية الإنتخابية كآلية للتداول السلمي على السلطة إلى التركيز على طريقة تنظيم وإدارة العملية الإنتخابية، وذلك من خلال تطوير نماذج ومقاربات نظرية جديدة تواكب هذا التوجه المعرفي الجديد في دراسة العملية الإنتخابية.

بناء على ماتقدم يحظى مفهوم الحوكمة الإنتخابية بإهتمام متزايد من طرف الباحثين في الشؤون الإنتخابية، وذلك بالتوازي مع إهتمام الفاعلين في المنظمات

الدولية كهيئة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المهتمة بتطوير جودة العملية الإنتخابية، غير أن المحاولات التنظيرية لتأصيل مفهوم الحوكمة الإنتخابية وتقديم تصور نمطي موحد لمدلوله على الصعيد النظري، لازالت بحاجة إلى مزيد من البحث المتعمق، وذلك بالنظر إلى الإتساع والشمول الذي يميز هذا المفهوم.

أما على الصعيد الممارساتي للعملية الإنتخابية، فتحقيق الجودة الإنتخابية لايتأتى إلا من خلال إعتماد معايير وضوابط تنظيمية وقانونية وإدارية للعملية الإنتخابية، وهو ماتسعى إليها منظومة الحوكمة الإنتخابية، وفي هذا السياق قامت الجزائر على غرار العديد من الدول العربية بجملة من الإصلاحات على الصعيد السياسي والقانوني، حيث تم التأسيس لترسانة من القوانين التنظيمية لعدة مجالات تتعلق أساسا بتنظيم المنافسة السياسية، وإصلاح العملية الإنتخابية.

حيث شهد عام **2012** إعتماد قانون إنتخابي جديد تضمن مجموعة من الضمانات لأجل تنظيم وإدارة جيدة للعملية الإنتخابية كمحاولة من السلطة لأجل إعادة ثقة الناخبين بالعملية الإنتخابية كآداة للتغيير السلمي في ظل ماشهدته التجارب الإنتخابية السابقة من ممارسات أخلت بالوظيفة الجوهرية للعملية الإنتخابية.

وعلى هذا الأساس فقد راهنت السلطة الحاكمة في الجزائر على تسجيل مستويات قياسية للمشاركة الإنتخابية من خلال تنظيم الإنتخابات الرئاسية 17 أفريل 2014، وذلك بالنظر لمجموعة الضمانات القانونية والسياسية التي تعتبرها السلطة كافية لأجل ضمان إنتخابات حرة ونزيهة، وعليه فقد شكل هذا التوجه مجالا للبحث حول العلاقة بين الضمانات والأساليب المتاحة، وإنعكاس ذلك على مخرجات العملية الإنتخابية من خلال تحقيق مستويات فعالة للمشاركة الإنتخابية.

بناء على ماتقدم تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل التالي: كيف يمكن حوكمة العملية الإنتخابية في الجزائر بما يحقق منطق الجودة الإنتخابية؟

تستعين هذه الدراسة بالمقترب النسقي الذي يقوم على فكرة الذي يعتمد على مفهوم النظام المفتوح الذي يتلقى مجموعة من المدخلات ويترجمها في شكل مخرجات

ثم تعود إلى النظام في إطار التغذية العكسية، ومن هذا المنطلق سيتم إعتماد هذا المقترب في تحليل العلاقة بين الحوكمة الإنتخابية والجودة الإنتخابية من خلال قراءة في بنية المنظومة الإنتخابية في الجزائر، على إعتبار العملية الإنتخابية نظام مفتوح يتلقى مجموعة من المدخلات من البيئة الداخلية متمثلة في الإطار القانوني والتنظيمي للمراحل التمهيدية للعملية الإنتخابية والتي يجب أن تتأسس وفقا لمعايير وضوابط الحوكمة الإنتخابية، إضافة إلى مدخلات البيئة الخارجية، وماتفرضه من ضوابط ومعايير ورقابة دولية على العملية الإنتخابية والتي ستنعكس بدورها على مخرجات العملية الإنتخابية من حيث طبيعة المشاركة الإنتخابية ومصداقية العملية الإنتخابية، ومن ثم في شكل تغذيه عكسية تتضمن توجهات المواطنين تجاه العملية الإنتخابية.

تأسيسا على ذلك وللإجابة على التساؤل المطروح أعلاه تم تقسم الدراسة إلى سبعة محاور أساسية: يتناول الأول تحديد مفهوم الحوكمة الإنتخابية، وتحليل المفاهيم ذات الصلة كالحوكمة الديمقراطية، الهندسة الإنتخابية، بينما يتناول الثاني الإطار النظري للحوكمة الإنتخابية، في حين يركز المحور الثالث على الإطار المؤسساتي للجودة الإنتخابية،

أما في المحور الرابع سيتم التركيز على الجانب العملي من خلال التطرق إلى المنظور الدولي للحوكمة الإنتخابية، بينما يتناول المحور الخامس تحليل التجربة الجزائرية في مجال الحوكمة الإنتخابية، ومن ثم توضيح أثر الحوكمة الإنتخابية على أهم مراحل الإنتخابات الرئاسية الجزائرية 2014، وأخيرا في المحور السابع تقييم التجربة الجزائرية في مجال الحوكمة الإنتخابية.

أولا: الحوكمة الإنتخابية والمفاهيم ذات الصلة

يعد الإطار المفاهيمي في أي دراسة بمثابة المرجعية التي يعتمدها الباحث في تحليله للظاهرة محل الدراسة، على ضوء ذلك سيتم من خلال هذا المحور إبراز أهم المحاولات

الأكاديمية الهادفة لأجل بناء إطار مفاهيمي للحوكمة الإنتخابية، إضافة إلى توضيح علاقته مع بعض المفاهيم المشابهة.

1 -مفهوم الحوكمة الإنتخابية:

يعد استخدام مفهوم الحوكمة الإنتخابية في الأدبيات السياسية المقارنة حديث جدا، وأخذ هذا المصطلح أهمية خاصة كونه يقدم منظور جديدا لكيفية تعزيز مصداقية العملية الإنتخابية، حيث تشير الأدبيات الحديثة أن الحوكمة الإنتخابية أصبحت تعد متغير جوهري في الدراسات الخاصة بالتحول والترسيخ الديمقراطي، خاصة تلك الدراسات المرتبطة بالبحث عن المعايير والقيم مثل دراسة النظم الحكومية، تجسيد القواعد الإنتخابية [1].

في هذا السياق يعتبر الباحثانShaheen Mozaffar و Andreas Schedlerأول من قدم تعريفا متكاملا لمفهوم الحوكمة الإنتخابية، وذلك في أحد أعداد المجلة الدولية للعلوم السياسية The International Journal of political science حيث عرفا الحوكمة الإنتخابية على أنها:

" مجموعة واسعة من النشاطات التي تنشأ وتعزز البعد المؤسسي للتصويت والمنافسة الإنتخابية، وتشمل الحوكمة الإنتخابية ثلاث عمليات أساسية هي: صنع القوانين، تنفيذ القوانين، تحكيم القوانين. وتشمل عملية الصنع وضع القواعد المؤسسة للعملية الإنتخابية، في حين يسهم تنفيذ القوانين في تكريس هذه القواعد في تنظيم العملية الإنتخابية، ويختص تحكيم القوانين بحل النزاعات التي قد تعترض مسار العملية الإنتخابية."[2]

يتضح من خلال هذا التعريف أن الحوكمة الإنتخابية تتم على ثلاث مستويات:

-صنع القواعد المؤسسة للعملية الإنتخابية.

-تكريس وتنفيذ القواعد لتنظيم العملية الإنتخابية.

-تحكيم القواعد بهدف حل الخلافات التي تعترض العملية الإنتخابية.

كما يعرف Elklit Jorgen وAndrew Reynolds الحوكمة الإنتخابية على أنها: " أحد فروع الدراسات المرتبطة بالدمقرطة التي تركز على دراسة القواعد المعززة لمصداقية العملية الإنتخابية، والإجراءات المؤسسية والتنظيمية التي تحفظ إدارة العملية الإنتخابية وفقا لأسس الشفافية والإستقلالية.."[3]

يركز هذا التعريف على طبيعة القواعد الضامنة لتسيير العملية الإنتخابية وفق المبادئ الديمقراطية، وهو مايعزز قيم التنافسية والمشاركة.

في حين ترى الباحثة البرازيلية Gabriela da Silva Tarouco أن الحوكمة الإنتخابية: " هي عملية بناء مؤسسات لإدارة العملية الإنتخابية تعمل وفق مبدأ الإستقلالية في التمهيد وتنظيم العملية الإنتخابية ومعالجة الطعون الإنتخابية." [4]

تأسيسا على ماسبق يمكن القول أن الحوكمة الإنتخابية هي: مجموعة من الآليات والعمليات الهادفة إلى إيجاد مؤسسات إنتخابية تعمل على تنظيم وهيكلة العملية الإنتخابية وفقا لمبادئ الإستقلالية والشفافية على مدار المسار الإنتخابي.

2 -الحوكمة الإنتخابية والحوكمة الديمقراطية:

يتداخل مفهوم الحوكمة الإنتخابية مع العديد من المفاهيم المتصلة، ومن أهمها مفهوم الحوكمة الديمقراطية Democratic governance، حيث بدأ النقاش حول مفهوم الحوكمة الديمقراطية من خلال الدراسات حول التنمية الاقتصادية، حيث يرى علماء الإقتصاد أن فعالية الأسواق مرتبطة بوجود مؤسسات سياسية مناسبة، ومن ثم أصبح مفهوم الحوكمة موضوع جوهري ليس من خلال إرتباطه بالقيم الديمقراطية فقط، وإنما بإعتباره آلية لتحقيق الفعالية الاقتصادية، وعليه فقد أسست المؤسسات الدولية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي لمفهوم الحوكمة الجيدة كأحد المعايير لتقديم المساعدات الاقتصادية[5].

في نفس السياق ترى الباحثة Anne Marie Gardner في كتابها " الحوكمة الديمقراطية والفواعل غير الدولتية"، " Democratic governance and Non state actors" أن المؤسسات الدولية من خلال ربط المساعدات الاقتصادية بالتقيد

بالديمقراطية، جعلت الحوكمة الديمقراطية هي النموذج الأمثل الذي يمكنه تبنيه من طرف الحكومات الفاعلة، وعليه فالحوكمة الديمقراطية حسب الباحثة تعني: " هي تلك المنظومة التي تؤسس لمنطق المشاركة الفردية وحماية حقوق الإنسان، وتعزز مبدأ المسؤولية والمحاسبة"[6].

تأسيسا على ماتقدم يتضح أن الحوكمة الديمقراطية تمثل الإطار العام للحوكمة الإنتخابية، حيث كرس التوجه العام للمؤسسات المالية الدولية منطق ربط المساعدات الاقتصادية الدولية بضرورة إجراء إصلاحات سياسية تهدف إلى تحقيق قيم التشارك والتنافسية والنزاهة والشفافية، وهو مايعد جزء من الأهداف العامة للحوكمة الإنتخابية، التي تعتبر جزءا من المنظومة الكلية للحوكمة الديمقراطية.

3 -الحوكمة الإنتخابية والهندسة الإنتخابية:

حظي مفهوم الهندسة الإنتخابية Electoral Engineering بإهتمام كبيرا من طرف الباحثين في مجال الشؤون الإنتخابية، وذلك من حيث كونه يرتبط بمفهوم أعم، وهو مفهوم الهندسة السياسية الذي على مجموعة من الآليات منها الهندسة الدستورية، الهندسة الإجتماعية، التصميم المؤسسي، الهندسة الإنتخابية.

ويرى كل من Mario Sznajder وRahat Gideon أن الهندسة الإنتخابية تحمل معنيين:

المعنى الأول: معنى نسقي حول إمكانية تصميم نظام إنتخابي يساعد في تحقيق ثلاث أهداف رئيسية: تحسين التمثيل السياسي، زيادة الحوكمة، زيادة الإستقرار الحكومي.

المعنى الثاني: هو معنى توظيفي استغلالي بمعنى توظيف القوانين الإنتخابية لصالح لاعبين سياسيين محددين[7].

يتضح من خلال هذا التعريف أن الهندسة الإنتخابية تعنى بالإطار القانوني المرتبط بالنظام الإنتخابي وكيفيات تصميمه.

في كتابها Electoral Engineering: Voting Rules and Political Behavior تـرى الباحثـة Pippa Norris أن الهندسـة الإنتخابيـة هـي: " عمليـة التأسيس لنظم إنتخابية قادرة على إيجاد مؤسسات سياسية مستقرة، وتضمن حقوق الإنتخاب لمختلف الفئات، والتسجيل في القوائم الإنتخابية."[8]

على ضوء ماسبق يتضح أن هناك إرتباطا وثيقا بين الهندسة الإنتخابية والحوكمة الإنتخابية، حيث تشكل الهندسة الإنتخابية جزءا من منظومة الحوكمة الإنتخابية، على إعتبار أن الهندسة الإنتخابية تعنى بأحد الآليات الرئيسية لمنظومة الحوكمة الإنتخابية وهو النظام الإنتخابي.

ثانيا - المقاربات النظرية المفسرة للحوكمة الإنتخابية:

تعددت المقاربات التي تدرس الحوكمة الإنتخابية، فمنها مايركز على دراسة كل مسار العملية الإنتخابية، إضافة إلى المقاربات التي تدرس جزء من العملية الإنتخابية.

يرى كل منShaheen Mozaffar و Andreas Schedler أن التحليل النسقي يربط بين البنية والعملية، وهو مايتطلب تحديد الأطر التجريبية لدراسة العملية الإنتخابية، الأمر الذي يخلق العديد من الصعوبات ومن بين هذه الصعوبات التكتم عن الكثير من الجزئيات المرتبطة بالممارسة العملية للعملية الإنتخابية، إضافة إلى حقيقة أن تقييم فعالية الحوكمة الإنتخابية، والجودة الديمقراطية للإنتخابات يتطلب كشف منظم للتزوير الإنتخابي، وهو مالايمكن تحقيقه في ظل غياب المعطيات.

على ضوء تلك الصعوبات المنهجية تم تطوير بعض المقاربات النظرية لحل مشكلة الدراسة الإمبريقية للعملية الإنتخابية وهي: المقاربة الشاملة، المقاربة الإنتقائية [9].

1 -المقاربة الشاملة: Comprehensive Approach

تم تطوير هذه المقاربة في دراسة الحوكمة الإنتخابية من خلال التجارب الإنتخابية على المستوى العالمي، وكذا المساعدات الديمقراطية خلال العشرين سنة الأخيرة، وتقوم هذه المقاربة على أن دراسة العملية الإنتخابية يجب أن تتم في سياقها الكلي حتى

يتم الكشف عن أي خلل على مستوى مختلف مراحل المسار الإنتخابي، وذلك بالبحث عن الإختلالات بدءا من يوم الإنتخاب إلى غاية الإعلان الرسمي عن النتائج.

في هذا السياق طرح العديد من الباحثين تساؤل أساسي: ماالذي يجعل الإنتخابات حرة ونزيهة؟ للإجابة على هذا السؤال تم إقتراح دراسة وتقييم أربعين مؤشرا قبل وأثناء وبعد عملية التصويت.

في حين يرى Elklitو Reynolds أن الدراسة النظمية للحوكمة الإنتخابية تتطلب دراسة خمسين عنصرا مهما بدءا من الإجراءات التمهيدية إلى غاية الإعلان الرسمي لنتائج العملية الإنتخابية.[10]

2 -المقاربة الإنتقائية: Selective Approach

تقوم هذه المقاربة على إختيار جزئية معينة من عناصر العملية الإنتخابية ومن ثم ربطها بالحوكمة الإنتخابية، وتعد هذه المقاربة أكثر استخداما في مجال الدراسات المقارنة، وفي هذا السياق قام الباحث Choe بدراسة مقارنة لتقييم الإدارة الإنتخابية في كوريا الجنوبية، السويد، المملكة المتحدة، وتعد هذه الدول من النماذج الرائدة في تطبيق الحوكمة الإنتخابية.

وقد ساهمت هذه المقاربة في فتح المجال أمام دراسات أخرى من طرف الباحثين من أجل دراسة عناصر جزئية أخرى مثل تسجيل الناخبين، الحملات الإنتخابية[11].

ثالثا -الأبعاد المؤسساتية للجودة الإنتخابية:

ترتبط جودة ومصداقية العملية الإنتخابية بمدى إعتماد الإدارة المشرفة على إدارة العملية الإنتخابية على مجموعة من المعايير المؤسسية، التي تساهم في دعم منظومة الحوكمة الإنتخابية.

قبل التطرق للأبعاد المؤسساتية للجودة الإنتخابية، لابد من الإشارة إلى مفهوم الجودة الإنتخابية Electoral Quality الذي يعني مستوى حرية وعدالة العملية الإنتخابية، ويمكن قياس الجودة الإنتخابية من خلال مجموعة من المؤشرات: الإطار

المؤسس للعملية الإنتخابية، النظام الإنتخابي، الكفاءة التقنية للهيئة الإنتخابية ... [12].

يرتبط تأسيس منظومة الحوكمة الإنتخابية بوجود ستة أبعاد تشكل الإطار المؤسسي لجودة الإدارة الإنتخابية وهي كالتالي:

1 -**المركزية: Centralization**: أثبتت التجارب العملية أن لامركزية الإدارة الإنتخابية قد تؤدي إلى تعطيل العملية الإنتخابية خصوصا في الديمقراطيات الحديثة، وعليه فان وجود رقابة مركزية تفرضها الإدارة المنظمة للعملية الإنتخابية تعد ضمان للسير الحسن للمسار الإنتخابي.

2 -**البيروقراطية: Bureaucratisation**: تقتضي الجودة الإنتخابية تأسيس مجالس إنتخابية دائمة لإدارة العملية الإنتخابية، مما يؤسس إطار بيروقراطي مستقر ودائم، وفي هذا السياق نجد أن العملية الإنتخابية في بعض الدول تدار عن طريق مجالس مؤقتة مخصصة لهذا الشأن فقط، وعليه فالإدارات الإنتخابية التي تمتاز بالمهنية تحوي مجموعة من الموظفين الدائمين [13].

3 -**الإستقلالية: Independence**: يقصد هنا إستقلالية الإدارة الإنتخابية عن الحكومة، وفي هذا السياق نجد أن الإنتخابات في بعض الدول تقوم على إدارتها وزارة ترتبط بالسلطة الحكومية التنفيذية أو المحلية، وفي دول أخرى تتم إدارة الإنتخابات عن طريق هيئات مستقلة تماما عن الهيئات التنفيذية.

4 -**درجة تمثيل الفواعل غير الحزبية: Degree of delegation to non partisan actors**: تتم إدارة العملية الإنتخابية في عدد من الدول عن طريق قيام الأحزاب بإختيار هيئات غير حزبية، في حين قد تتم هذه النشاطات المرتبطة بالإدارة الإنتخابية عن طريق مشاركة الأحزاب السياسية في إدارة هذه الهيئات [14].

5 -**التخصص: Specialization**: يرتبط هذا المعيار بالمهام الإدارية والقضائية المتعلقة بالإدارة الإنتخابية، حيث يقتضي التخصص إسناد الوظيفتين إلى هيئتين منفصلتين، حيث تقوم المحاكم القضائية بالوظيفة القضائية والفصل في النزاعات

الإنتخابية، وتقوم الهيئة التنفيذية بالوظيفة التنفيذية المرتبطة بالجوانب التنظيمية للعملية الإنتخابية.

6 -**مستوى التنظيم: Level of regulation**: يقصد بهذا المعيار درجة التنظيم داخل الإدارة الإنتخابية من خلال الإجراءات المتبعة والعلاقة بين فواعل الإدارة الإنتخابية[15]

رابعا -الحوكمة الإنتخابية من منظور دولي:

تشير الدراسات والأبحاث المهتمة بالشؤون الإنتخابية إلى إشكالية جوهرية في دراسة الحوكمة الإنتخابية من منظور دولي، حيث طرحت الباحثة Pippa Norris في دراسة لها صدرت في مجلة الدراسات الإنتخابية Electoral Studies تساؤلا مهما وهو: هل هناك توافق عالمي حول معايير مشتركة وموحدة للنزاهة الإنتخابية؟ وهل الدراسات والتقييم المعتمد لنزاهة العملية الإنتخابية يعكس تصورات النخب في أمريكا والدول الغربية؟ أم يشكل تصورا موحدا وأرضية مشتركة لتعزيز قيم النزاهة الإنتخابية على المستوى العالمي؟[16].

أما على الصعيد الممارساتي فقد برز الإهتمام الدولي بمسألة نزاهة وشفافية العملية الإنتخابية نظرا للتسهيلات التي تقدمها العولمة والتطورات الحاصلة في عالم التكنولوجيا من عمليات مراقبة الانتخابات، إضافة إلى ذلك أدى الانتشار الواسع لوسائل الإعلام إلى رفع مستويات وعي العالم حول الانتخابات المشبوهة وإلى إيجاد معايير دولية للانتخابات الحرة والنزيهة، وقد عملت وسائل الإتصال الحديثة (بما فيها شبكة الإنترنت وشبكات التلفزة العالمية) والتبادلات التجارية والسفر على تمكين مواطني البلدان غير الديمقراطية من الاطلاع على نظم سياسية أخرى تختلف عن تلك القائمة في بلدانهم. وبذلك أصبحت الديمقراطية نهجاً عالمياً، وغدت مبادئ الانتخابات الحرة والنزيهة أهدافاً عالمية [17].

حيث تشكل الرقابة الدولية على الإنتخابات إحدى الآليات المهمة لدعم الديمقراطية في المجتمعات المختلفة، وذلك من خلال متابعة العالم لما يحدث داخليا

في تلك المجتمعات لضمان نزاهة مايجرى من إنتخابات، خاصة أن مثل هذا النوع من الرقابة الدولية لايمس من سيادة الدولة، إضافة إلى كونه أصبح مطلبا داخليا كإحدى الضمانات لدى المعارضة للكشف عن التزوير في الإنتخابات، ومنع تكرارها في الإنتخابات التالية، وهو مايبرز بشكل خاص في حالة الحكومات التسلطية [18].

إضافة إلى ماتقدم تبرز أهمية الرقابة الدولية على الإنتخابات أيضا من خلال تفعيل دور الهيئات القضائية الموجودة في كافة مراحل العملية الإنتخابية، وكذا العمل على التوظيف الأمثل لموارد الدولة في تمويل العملية الإنتخابية، إضافة إلى تعزيز دور الإعلام في مسايرة العملية الإنتخابية [19].

كما أن الرقابة الدولية على الإنتخابات ساهمت في الكشف على العديد من التجاوزات المتعلقة بالعملية الإنتخابية منها ماهو مرتبط بعدم إحترام القوانين السائدة، أو تغييب لحرية وسائل الإعلام، إضافة إلى عدم فعالية أداء الإدارة الإنتخابية [20].

في هذا السياق تقوم العديد من المنظمات الدولية بتقديم المساعدة الانتخابية بمختلف أشكالها، بما في ذلك تنسيق انشطة بعثات الرقابة الانتخابية الدولية ودعمها، والمساعدة الفنية، وتنظيم الانتخابات، ومراقبة العمليات الانتخابية والتحقق من صحتها. ومن أهم تلك المنظمات الأمم المتحدة (UN)، ورابطة الشعوب البريطانية أو الكومنولث، ومنظمة البلدان الأمريكية (OAS)، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES)، والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA) [21].

وفي إطار إسهام منظمة الأمم المتحدة في تأسيس وتكريس المعايير الدولية للإنتخابات الحرة والنزيهة أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 137/46 الموافق عليه في 18 ديسمبر 1991 بأغلبية 134 صوتا مقابل عدم موافقة 04 أصوات وامتناع 13 صوتا أنه يستوجب على الأمين العام أن ينشئ نقطة مركزية لضمان اتساق معالجة طلبات المساعدة الانتخابية، وهي مهمة أعانتها فيما بعد وحدة

المساعدة الانتخابية التي ابتدأت فعاليتها في أول أفريل 1992 لمباشرة انتخابات حرة ، ولتكريس حق الوصول على قدم المساواة بين كل المواطنين للخدمة العامة [22].

كما أقر مجلس البرلمان الدولي إعلانا خاصا بمعايير الإنتخابات الحرة والنزيهة، حيث تمت الموافقة على هذا الإعلان بالإجماع في دورة المجلس الرابعة والخمسين بعد المائة (باريس 26 مارس 1994)، حيث يؤكد هذا الإعلان مجددا على أهمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية اللذان يقران بأن سلطة الحكم إنما أساسها إرادة الشعب على نحو ما تعبر عنها انتخابات دورية وصادقة، ويعترف ويقر المبادئ الأساسية المتعلقة بالإنتخابات الحرة والنزيهة الدورية التي أقرتها الدول في الوثائق العالمية والاقليمية لحقوق الإنسان [23].

خامسا -تحليل التجربة الجزائرية في مجال حوكمة العملية الإنتخابية:

يعد الإطار التنظيمي والتأسيسي للعملية الإنتخابية الركيزة الجوهرية لتنظيم إنتخابات تمتاز بالمصداقية والنزاهة والشفافية، ويعد نمط النظام الإنتخابي السائد بمثابة المحدد لمختلف الإجراءات التنظيمية والتسييرية للعملية الإنتخابية، بما في ذلك تحديد الهيئات المسؤولة عن إدارة العملية الإنتخابية.

على ضوء ذلك فقد سعت الجزائر منذ إقرار التعددية السياسية، ومنذ بداية 2011 بالخصوص لإجراء العديد من الإصلاحات المتعلقة بتنظيم وتسيير العملية الإنتخابية، خصوصا فيما يتعلق بالنظام الإنتخابي وهيكلة الأجهزة المسؤولة عن تنظيم العملية الإنتخابية، ويمكن توضيح أهم المحاور الكبرى لمحاولات حوكمة العملية الإنتخابية في الجزائر من خلال مايلي:

1 -إصلاح النظام الإنتخابي:

لقد جاء شهد النظام الإنتخابي في الجزائر منذ إقرار التعددية السياسية العديد من التطورات والإصلاحات، ويأتي الإصلاح الجديد للنظام الإنتخابي الجزائري لسنة 2012 في ظل مجموعة من المقومات المرتبطة بالبيئة الإجتماعية والسياسية الداخلية والخارجية، ويمكن توضيح مقومات هذا الإصلاح من خلال مايلي:

الأسباب الداخلية:

أ -الحركات الإحتجاجية:

لقد شهدت الجزائر في أوائل جانفي 2011 حركات إحتجاجية في عدة مدن، لم يكن سببها إرتفاع في أسعار المواد الغذائية فقط، ولكن للإستياء الذي إستمر زمنا طويلا بين الشباب في المناطق الحضرية، وفي حين تمت السيطرة بشكل سريع على أعمال الشغب، تصاعدت المظاهرات العامة من مجموعة من أحزاب المعارضة الصغيرة ومجموعات المجتمع المدني، والنقابات العمالية المستقلة، وتم تشكيل التنسيقية الوطنية من أجل التغيير والديمقراطية(The national Coordination for change and Democracy) التي عقدت عدة إحتجاجات في الجزائر العاصمة في فيفري 2011، ودعت إلى مزيد من الديمقراطية، ورفع حالة الطوارئ المستمرة منذ 1992 [24].

ب -ضعف آداء المشاركة السياسية غير الرسمية:

بالرجوع إلى تقييم مشاركة المواطن في إقرار الإصلاحات السياسية أو إشراكه في بلورة وصياغة السياسات العامة كجانب مهم في الممارسة السياسية في الجزائر، يلاحظ أن إنجازات فترة التعددية السياسية محدودة للغاية، فرغم مشاركة المواطن في عدة إستفتاءات شعبية كالإستفتاء الشعبي حول التعديل الدستوري 28 نوفمبر 1996، وكذلك الإستفتاء حول قانون الوئام المدني، والإستفتاء حول ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في 29 سبتمبر 2005، وهي إستفتاءات تدخل ضمن نطاق إعادة الطمأنينة للمواطن وتحقيق الإستقرار الإجتماعي والسياسي، إلا أن هذه المشاركة تم تحجيمها عندما تعلق الأمر بالتعديل الدستوري الأخير في 2008 [25].

العوامل الاقليمية: وتتمثل هذه العوامل في إفرازات الحراك السياسي العربي الذي بدأ مع نهاية 2010، ويمكن رصد أهم هذه العوامل فيمايلي:

-بداية بالثورة التونسية أو مايسمى بثورة الياسمين، التي أطلقت وتيرة الشراراة في كثير من الدول العربية، والتي بدأت كنتيجة لعدة إحتجاجات كانت بسبب إنتشار الفساد والركود الاقتصادي، وسوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضييق السياسي.

-الثورة الليبية التي بدأت في 17 فيفري 2011 على شكل إنتفاضة شعبية شملت معظم المدن الليبية، بسبب سوء الأوضاع المعيشية، ومطالبة الحكومة بإصلاحات سياسية واقتصادية وإجتماعية، لكن مع تطور الأحداث واستخدام النظام للأسلحة النارية تحولت الإحتجاجات إلى ثورة مسلحة.

-الثورة المصرية أو ماتسمى حركة التغيير التي إندلعت في 25 جانفي 2011، وهي إنتفاضة شعبية كانت نتاج لسوء الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية، وكذلك على ماأعتبر فسادا في ظل حكم الرئيس محمد حسني مبارك [26].

2 -إعادة هيكلة الأجهزة المسؤولة عن إدارة العملية الإنتخابية:

لقد نص القانون الإنتخابي الجديد إضافة إلى المجلس الدستوري الموجود سابقا كهيئة مركزية لتسيير العملية الإنتخابية على إنشاء آليات جديدة للإشراف ومراقبة العملية الإنتخابية، وذلك من خلال إنشاء لجنتين، الأولى تختص بالإشراف على العملية الإنتخابية، والثانية تختص برقابة العملية الإنتخابية، ويمكن توضيح بنية ووظيفة هذه اللجان من خلال مايلي:

أ -اللجنة الوطنية للإشراف على الإنتخابات:

تتشكل اللجنة الوطنية للإشراف على الإنتخابات، وهي عبارة عن هيئة قضائية يتم تعيين أعضائها من قبل رئيس الجمهورية، وتشمل هذه اللجنة مايلي: رئيس اللجنة ينتخب من بين أعضاء اللجنة، قضاة المحكمة العليا، قضاة مجلس الدولة، قضاة من الجهات القضائية الأخرى [27].

وماتجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن القانون العضوي للإنتخابات لم يحدد عدد القضاة المشكلين لهذه اللجنة، التي تتولى مهمة الإشراف القضائي للعملية الإنتخابية، ويعود السبب في ذلك إلى ترك العدد حسب توافر الإمكانيات البشرية من القضاة حسب ظروف كل إستحقاق إنتخابي هذا من جهة.

كما منح المشرع الجزائري اللجنة الوطنية للإشراف على الإنتخابات حق إنشاء لجان فرعية محلية تابعة لها على مستوى كل دائرة إنتخابية ومنطقة جغرافية

تتشكل من رئيس وأعضاء أصليين ومستخلفين يتم تعيينهم من قبل رئيس اللجنة الوطنية. وهذا حتى يتسنى لها ممارسة مهامها وصلاحياتها على أكمل وجه [28].

تتمتع اللجنة الوطنية للإشراف على الإنتخابات بمجموعة من الصلاحيات، والتي تبدأ بمرحلة إيداع الترشيحات إلى نهاية العملية الإنتخابية، ويمكن إجمالها عموما فيمايلي:

-النظر في كل تجاوز يمس بمصداقية وشفافية العملية الانتخابية.

-النظر في كل خرق لأحكام القانون العضوي. النظر في القضايا التي تحيلها عليها اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات[29].

ب -اللجنة الوطنية للرقابة على الإنتخابات:

لقد أحدث القانون العضوي **رقم 12 -01** لجنة وطنية لمراقبة الإنتخابات، ويتم وضعها بمناسبة كل إقتراع، وتكلف بالسهر على وضع حيز التنفيذ الجهاز القانوني والتنظيمي المعمول به الذي يحكم الإنتخابات.

وتتشكل هذه اللجنة مما يلي: رئيس ينتخب من بين أعضاء اللجنة، أمانة دائمة تتشكل من الكفاءات الوطنية وتعين عن طريق التنظيم، ممثلو الأحزاب السياسية المشاركة في الإنتخابات، ممثلو المترشحين الأحرار يختارون عن طريق القرعة من قبل المترشحين الآخرين [30].

وتقوم اللجنة الوطنية لمراقبة الإنتخابات بمجموعة من المهام على مختلف مراحل المسار الإنتخابي، ويمكن توضيح هذا الدور من خلال مايلي [31]:

-التأكد من أن عمليات مراجعة القوائم الإنتخابية تجري طبقا للأحكام القانونية، لاسيما فيما يتعلق بإحترام فترات الإلصاق، والحق في الإحتجاج والطعن وتنفيذ القرارات القضائية في حالة قبول الطعون المرفوعة.

-التأكد من أن ملفات المترشحين للإنتخابات هي محل معالجة دقيقة طبقا للأحكام المتعلقة بالشروط القانونية المطلوبة.

-إستلام من الطعون المحتملة للمترشحين أو الأحزاب السياسية المشاركة في الإنتخابات، أثناء كل الفترة التي تسبق الحملة الإنتخابية.

-تعد اللجنة الوطنية لمراقبة الإنتخابات تقارير مرحلية، وتقريرا عاما تقييميا يتعلق بتنظيم الإنتخابات وسيرها.

-التأكد من أن كل الهياكل المعينة من قبل الإدارة لإحتضان تجمعات الحملة الإنتخابية، وكذا الأماكن المخصصة لإشهار المترشحين قد تم توزيعها طبقا للقرارات المحددة من قبل اللجنة الوطنية لمراقبة الإنتخابات.

-أن أوراق التصويت قد وضعت بمكاتب التصويت طبقا لنظام الترتيب المتفق عليه بين ممثلي قوائم المترشحين، وأن مكاتب التصويت مزودة بالعتاد والوثائق الإنتخابية الضرورية، لاسيما بصناديق شفافة وعوازل بعدد كاف.

سادسا -أثر الحوكمة الإنتخابية على مسار الإنتخابات الرئاسية الجزائرية 2014:

إن المتحفص للسياق العام الذي تمت من خلاله الإنتخابات الرئاسية الجزائرية 17 أفريل 2014 يلاحظ بأنها تمت في إطار سياق داخلي تميز بإجراء مجموعة من الإصلاحات التنظيمية والقانونية للعلمية الإنتخابية، وفي المقابل جبهة إجتماعية مشتعلة، بالنظر للإحتجاجات التي تشير إلى تدني مستوى المعيشة، إضافة إلى السياق الإقليمي العربي الذي يشهد مايسمى بالربيع العربي، ومايشكل ذلك من ضغط على النظام السياسي من أجل تحقيق مستويات أعلى من المصداقية في إدارة العملية الإنتخابية، ويمكن توضيح أثر الحوكمة الإنتخابية على مسار الإنتخابات الرئاسية من خلال مايلي:

1 -**من حيث طبيعة المترشحين:** تميزت الإنتخابات الرئاسية 17 أفريل 2014 من حيث طبيعة المترشحين بمايلي:

-غياب الأسماء الثقيلة عن الإستحقاقات الرئاسية 17 أفريل 2014، مما جعل النتائج محسومة مسبقا لصالح مترشح السلطة.

-تضـمن قائمـة المترشـحين لشخصـيات سـبق لهـا وأن شـاركت في الإنتخابـات الرئاسية، وهم: لويزة حنون، موسى تواتي، علي بن فليس، فوزي رباعين، وهـي شخصيات لاتحظى بدعم شعبي كبير ولابخبرة في إدارة شؤون الدولة.

-مقاطعـة الأحـزاب الاسـلامية للترشـح في الإنتخابـات الرئاسـية 17 أفريـل 2014، وتجلى ذلك من خلال الإجتماع الذي عقد في السادس من مارس 2014، حيث إجتمع أربـع مـن القـوى السياسـية (ثلاثـة أحـزاب إسـلامية، وحـزب مـدني واحـد) بالإضـافة إلى شخصيات جزائرية، كانت لديها نية الترشح وأحجمت، ثم دعت في هذا الاجتماع للمقاطعة (أحمد بن بيتور، وممثل عن السيد سفيان جيلالي).

-التـدخل الواضـح للسـلطة الحاكمـة في مرحلـة الترشـيح، حيـث لم تتضـمن القائمـة المقبولـة للرئاسـيات علـى أي وجـه مـن وجـوه المعارضـة التمثيليـة، وهـو ماوضـع المواطن أمام حتمية الإختيار بين وجوه متعددة لعملة واحدة [32].

2 -من حيث طبيعة الحملة الإنتخابية:

أشارت أحد الصحف الجزائرية إلى أن الحملة الإنتخابية للإنتخابات الرئاسية **17 أفريل2014**، تميزت بكونها أعنف حملة إنتخابية في تاريخ الجزائر منذ الإستقلال والأشد حدة من حيث استخدام العنف اللفظي والبدني الذي أدى إلى منع إقامة عدة تجمعات، نتيجة للمواجهة التي شهدتها بين تيارين أساسيين يدعو الأول إلى الحفاظ على الإستقرار والثاني إلى ضرورة (التغيير الجذري) لنظام الحكم بالجزائر.[33].

ويمكن إجمالا تقييم السياق العام للحملة الإنتخابية لرئاسيات 17 أفريل 2014 من خلال مايلي:

-الطابع التصادمي للحملة الإنتخابية لرئاسيات 2014، خاصة بين المترشحين بوتفليقة وبن فليس، حيث يشير المتتبعين إلى أن الحملة الإنتخابية تم تقزيمها إلى صراع ثنائي بين الرجلين، وأن بقية المترشحين وضعوا على هامش الإستحقاق.

-تميزت الحملة الإنتخابية لرئاسيات 2014 بالعديد من التجاوزات منها تحول الحكومة إلى آلة ترويجية للمرشح الرئيس، من خلال التجمعات الإنتخابية التي ينشطها معظم الوزراء، على الرغم من وضوح القانون في هذا الشأن.

-ضعف البرامج الإنتخابية للمترشحين التي شكلت تكرار لأفكار مضت ولم تأتي بالجديد، إضافة إلى إعطاء الأولوية للجانب السياسي، عوض إحداث التوزان بين ماهو سياسي واقتصادي.

-تميزت الحملة الإنتخابية للإنتخابات الرئاسية 2014 بأنها حملة لتوجيه الإنتقادات، والتركيز على الشخصنة، عوض التركيز على الشرح الوافي للبرامج الإنتخابية، وهو ماجعل المترشحين يجدون صعوبة في ملء القاعات الخاصة بالتجمعات الإنتخابية [34].

3 -من حيث طبيعة المشاركة الإنتخابية:

حيث جاءت نتائج الإنتخابات الرئاسية **17** أفريل 2014 كما يوضحه **الجدول رقم 01**:

المعطى الإنتخابي	العدد/ النسبة المئوية
الناخبون المسجلون	21871393
الناخبون المصوتون	11307478
نسبة المشاركة	(.70%51)
الأصوات المعبر عنها	10220029
الأصوات الملغاة	. 132. 1136

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=140&s=23 .2015/07/11

يتضح من خلال الجدول رقم **01** التوجه الإمتناعي الذي أصبح يميز السلوك الإنتخابي للمواطن الجزائري، سواء كان عن طريق مقاطعة التصويت، أو التصويت

بورقة بيضاء، وتعد هذه الظاهرة أملا مستفحلا في الإستحقاقات الإنتخابية، خاصة منذ الإنتخابات التشريعية 2007، ويمكن تفسير العوامل التي أدت بإرتفاع نسبة الإمتناع الإنتخابي في الإنتخابات الرئاسية 17 أفريل 2014 من خلال مايلي:

-عجز السلطات الجزائرية على إعادة بعث الثقة في المواطن الجزائري بالعملية الإنتخابية، كأسلوب للتغيير السلمي، وتلك الثقة قد يكون فقدها نتيجة للممارسات غير الديمقرطية التي شهدتها الإستحقاقات الإنتخابية السابقة.

-رداءة البرامج والشخصيات المترشحة التي قدمت للناخب الجزائري، وهي حقيقة ماثلة للعيان، وقد تسببت في فتور الحملة الإنتخابية، وهو ماولد أزمة ثقة بين الناخب والمترشحين، الذي إعتاد على أغلبهم ومرواغاتهم ووعودهم الكاذبة وفضائحهم السياسية، وهو مأدى إلى إرتفاع نسبة العزوف الإنتخابي، وكذا نسبة الأصوات غير المعبر عنها [35].

-تراجع وظيفة العملية الإنتخابية كآداة للتغيير، وهو مأدى إلى تزايد مستويات الإمتناع الإنتخابي، حيث يلاحظ أنه خلال الإنتخابات الرئاسية 2014 تم تسجيل نسبة مشاركة قدرت بـ 50.70٪، وهو معدل شكل تراجعا بالمقارنة مع الإنتخابات الرئاسية 2009(74.11٪)، وهو مؤشر إلى ظاهرة العزوف السياسي في المجتمع الجزائري، وخصوصا فئة الشباب، وأصبحت هذه الظاهرة تخص جميع الإستحقاقات، بينما كانت في السابق تخص الإنتخابات التشريعية فقط.

-تشكل النسبة العالية للأصوات البيضاء أو مايسمى بالأصوات الغاضبة، رسالة واضحة لهذه الفئة تجاه السلطة الحاكمة، عن عدم رضاها وتذمرها من الوضع القائم، وعدم إيمانها بالعملية الإنتخابية أصلا، على أساس التجارب السابقة التي تؤكد كل مرة أن صوت المواطن لايؤخذ بعين الإعتبار[36].

سابعا -تقييم التجربة الجزائرية في مجال الحوكمة الإنتخابية:

بناء على التحليل الخاص بالتجربة الجزائرية في مجال الحوكمة الإنتخابية، ومحاولة توضيح أثر الحوكمة الإنتخابية على أهم المراحل الخاصة بالإنتخابات الرئاسية الجزائرية 17 أفريل 2014، يمكن تقييم هذه التجربة من خلال مايلي:

1 -من حيث طبيعة إصلاح النظام الإنتخابي:

تشترك النظم العربية ومن بينها الجزائر في العديد من العوامل والمؤثرات أدت إلى تعطيل تطوير أنظمة إنتخابية تتصف بالشفافية والنزاهة، على ضوء ذلك يمكن تصنيف هذه العوامل كمايلي:

-الإرادة السياسية الرافضة لمبدأ التداول على السلطة، حيث أن السلطة تعترف بالإنتخابات وبشكل دوري ن وهذا يتماشى مع موجة التحول الديمقراطي العالمية، وإرضاء للجهات الغربية، لكن الإنتخابات تقيد على نحو يحسم النتائج مسبقا.

-عدم مواكبة النظام الإنتخابي للتعددية السياسية، حيث أن إصلاح النظام الإنتخابي في الكثير من الدول العربية تشوبه عدة ثغرات تحد من نزاهة وسلامة العملية الإنتخابية [37].

-تشير العديد من الأدبيات المتعلقة بدراسة العملية الإنتخابية في الدول العربية، أن الأنظمة السلطوية تسعى لتوظيف النظام الإنتخابي من أجل إعادة إضفاء الشرعية على النظام السياسي السائد، من خلال تعبئة الجماهير من أجل المشاركة في الإنتخابات بهدف تحقيق أهداف سلطوية .

-الإنتهاكات القانونية والتنظيمية والإدارية بهدف الحد من الحريات المدنية والسياسية، وذلك لشل أي فعالية أو تأثير للقوى المعارضة أو لقوى المجتمع المدني التي يمكن أن تشكل قوة إصلاح وتغيير فاعلة.[38]

2 -من حيث فعالية دور اللجان الرقابية للعملية الإنتخابية

رغم أهمية الدور الرقابي الذي يلعبه اللجان الوطنية للإشراف والرقابة على العملية الإنتخابية، والضمانات القانونية التي كفلها النظام الإنتخابي من أجل

ضمان إستقلالية عمل هذه اللجان، إلا أنه يمكن توجيه الملاحظات التالية حول فعالية دور هذه اللجان:

-رغم الإمكانيات والصلاحيات التي منحت للجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات إلا أن الإشراف القضائي في الجزائر لم يشمل جميع مراحل العملية الانتخابية وعلى الأخص مرحلة إعداد القوائم الانتخابية التي تعد من أهم المراحل المؤثرة في نتائج الانتخابات.

-كما أن الصلاحيات المتعددة والمتنوعة التي منحت للجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات من قبل المشرع أثناء مرحلتي التصويت والفرز بقيت مجرد مهام وصلاحيات شكلية لم ترق لدرجة بسط رقابة فعالة على العملية الانتخابية [39].

-بالرجوع إلى الدور المنوط باللجنة الوطنية لمراقبة الإنتخابات، والمتمثل في رقابة قانونية العملية الإنتخابية، فان دورها الرقابي في مرحلة مراجعة القوائم الإنتخابية ومتابعة النزاعات المتعلقة بهذه العملية يعد شبه معدوم وشكلي بحكم أن الفصل في هذه المسائل تبقى من صلاحيات الهيئات القضائية.

-هيمنة الهيئات الحكومية على عملية تنظيم الترشح، من خلال الصلاحيات الممنوحة للوالي، وكذا المجلس الدستوري، مع محدودية الدور الرقابي للهيئات المستقلة متمثلة في اللجنة الوطنية للإشراف على الإنتخابات، واللجنة الوطنية لمراقبة الإنتخابات[40]

خاتمة:

بناء تحليل الإطار المفاهيمي للحوكمة الإنتخابية، والإطار المؤسساتي الملائم لتجسيدها، وكذا الجهود الدولية من أجل إرساء مبادئ الحوكمة الإنتخابية، ومن خلال تحليل التجربة الجزائرية في مجال الحوكمة الإنتخابية يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

-أن الحوكمة الإنتخابية هي عملية متعددة الأبعاد تشمل مختلف مراحل العملية الإنتخابية بدءا من المراحل الأولى إلى غاية مرحلة إعلان النتائج، وتهدف إلى إضفاء طابع المصداقية والنزاهة في إدارة العملية الإنتخابية.

-غياب توافق دولي موحد حول المعايير الدولية المعتمدة للنزاهة الإنتخابية، وذلك بالنظر لإختلاف السياق البيئي والحضاري لكل نظام سياسي.

-أن النظام الإنتخابي في الجزائر ماهو إلا آلية لتجديد وتأكيد إستمرارية النخبة الحاكمة، وذلك بالنظر لغياب الإستقرار بإعتبار أن تعديل النظام الإنتخابي يتميز بالطابع المناسباتي الهادف إلى تحقيق أهداف على مقاس الإنتخابات المزمع إجراؤها.

-أن الهيئات المشكلة للإدارة الإنتخابية في الجزائر لازالت تحتاج المزيد من الضمانات لتحقيق منطق الحياد في إدارة العملية الإنتخابية، وذلك بالنظر للتدخل الحكومي الواضح في تسيير وإدارة العملية الإنتخابية سواء من حيث تعيين أعضاء الإدارة الإنتخابية، أو من حيث الصلاحيات الممنوحة لأعضاء الجهاز التنفيذي.

-خضوع عملية الترشح والحملات الإنتخابية لمنطق الروتينية والسطحية، وهو منطق يحد من مصداقية العملية الإنتخابية، وما يؤكد هذا التوجه عدم فعالية هذه المراحل في التأثير على مشاركة الناخب الجزائري وعزوفه عن الحملات الإنتخابية.

-العزوف الكبير عن المشاركة في العملية الإنتخابية، ويدل هذا التوجه بشكل كبير على عدم الرضا عن الوضع القائم، وكذا عدم الإيمان بالعملية الإنتخابية بحد ذاتها كأداة للتغيير السلمي والتعبير عن آراء الناخب الجزائري.

الهوامش:

(1)-Vitor Marchetti; "Electoral Governance in Brazil;" Brazilian Political science review. 6))- 2012; p114.

(2)-Shaheen Mozaffar and Andreas Schedler " The comparative study of electoral governance: an introduction"; International Political science review, (-2002)23, p: 07.

(3)-Anne Mette Kajaer ; Governance.)- Cambridge: polity press ;2ed; 2012)-p166.

(4)-Gabriela Da Silva Tarouco ; "The role of Political parties in electoral governance: delegation and the quality of elections in Latin America" from: http: //papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2440449 ; (01 /06 2015)- ; p05.
(5)-Mark Bevir ; Democratic Governance ;(United States: Princeton University press ;2010)- ;p97.
(6)-Anne Marie Gardner ; Democratic governance and Non state actors ; (United states: Palgrave Macmillan)- ; 2011 ; p05.
(7)-عبد القادر عبد العالي" الهندسة الإنتخابية: الأهداف والإستراتيجيات، وعلاقتها بالنظم السياسية". مجلة دفاتر السياسة والقانون.ع10، (جانفي 2014)-، ص 319.
(8)-Pippa Norris ; Electoral Engineering: Voting Rules and Political Behavior ; (United States: Cambridge University press ;2004)- ;p04.
(9)-Shaheen Mozaffar and Andreas Schedler; op-cit ; p17.
(10)-Ibid. ;p18.
(11)-Gary Bland, Andrew Green, Toby Moore ;" Measuring the quality of election administration".Democratization ; (20)- 2013 ; p04.
(12)-Etannibi Eo Alemika" Quality of elections, satisfaction with Democracy and Political trust in Africa" working paper from: http: //afrobarometer.org/sites/default/files/publications/Policy%20paper/AfropaperNo 84.pdf, (05/06/ 2015)-, p02.
(13)-Shaheen Mozaffar and Andreas Schedler; op-cit; p14.
(14)-Gabriela da Silva Tarouco ; op-cit ; p06
(15)-Shaheen Mozaffar and Andreas Schedler ; op-cit ; p17
(16)-Pippa Norris" Does the world agree about standards of electoral integrity ? evidence for the diffusion of global norms". Electoral studies.(32)- 2013, p 577.
(17)-شبكة المعرفة الإنتخابية " السياق العام لنزاهة الإنتخابات". متحصل عليه: http: //aceproject.org/ace-ar/topics/ei/ei30/default، 10-07-2015.
(18)- خديجة عرفة محمد، " الديمقراطية والرقابة الدولية على الإنتخابات في الدول العربية". المجلة العربية للعلوم السياسية. ع18، (2008)-، ص10.
(19)-Alberto Simpser ; Daniela Donno ;'' Can international election monitoring harm governance ?''. The journal of politics. (74)- 2012 ; p505.
(20)-Ibid ;P501.
(21)- بكة المعرفة الإنتخابية، مرجع سابق.
(22)- براهيم بن داود" المعايير الدولية للنزاهة الانتخابية ومدى تحقق البناء الديمقراطي". مجلة دفاتر السياسة والقانون. عدد خاص(أفريل 2011)-، ص 35.
(23)- المرجع نفسه.
(24)- طارق عاشور، " الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011: تحليل للحالة الجزائرية". المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد 37، (شتاء2013)-، ص36.

(25)- صالح زياني، عادل زقاغ، " مسار الإصلاحات الدستورية وأثرها على الممارسة السياسية في الجزائر: المشكلات والآفاق". مجلة دراسات إستراتيجية. العدد 14، (مارس2011)-، ص107.

(26)- كفاح عباس الحمداني" الجزائر وحركات التغيير العربية". مجلة دراسات إقليمية. العدد 28، (2012)-، ص 5.

(27)-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12 -01 المتعلق بنظام الإنتخابات المؤرخ في 12 جانفي 2012. الجريدة الرسمية. العدد 01، (2012)-، المادة 168.

(28)- أحمد بنيني، " الإشراف القضائي على الإنتخابات النيابية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر". مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد 8، (جانفي 2013)-، ص 217.

(29)- للمزيد أنظر المادة169 من القانون العضوي رقم12 -01 المتعلق بنظام الإنتخابات.

(30)- للمزيد أنظر المادة171 من القانون العضوي رقم12 -01 المتعلق بنظام الإنتخابات.

(31)- للمزيد أنظر المواد 175 - 179 - 181 من القانون العضوي رقم12 -01 المتعلق بنظام الإنتخابات.

(32)- مراد بن سعيد " إنتخابات الرئاسة الجزائرية تراجع أم تقدم". المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد43 - 44 (صيف 2014)-، ص 45.

(33)- عنف حملة إنتخابية في الجزائر، http: //www.akhbarelyoum.dz/ar/200235/103690-2014-04-14-225518، 2015/07/11.

(34)- مراد بن سعيد، مرجع سابق، ص 48.

(35)- باركية منير " الإنتخابات التشريعية في الجزائر 10 ماي2012: قراءة في التوقعات والنتائج والتداعيات". متحصل عليه من: www.dohainstitute.org/ ... /de278fb0-7526-4f1e-ba70 -، تاريخ الزيارة 11 جويلية 2015.

(36)- مراد بن سعيد، مرجع سابق، ص 49.

(37)- عبد النور ناجي، " المؤثرات السياسية التي أدت إلى عدم نظم إنتخابية في ظل التحول الديمقراطي". مجلة دفاتر السياسة والقانون. عدد خاص، (أفريل2011)-، ص 335.

(38)-Mark Tesler '' Determinants of political participation and electoral behavior in the arab world: findings and insights from the arab barometer''. From https: //www.princeton.edu/~ajamal/Tessler.Jamal.DeMiguel.pdf ; 11/07 /2015.p02

(39)- أحمد بنيني، مرجع سابق، ص219.

(40)- سماعيل لعبادي، " المنازعات الإنتخابية دراسة مقارنة لتجربتي الجزائر وفرنسا في الإنتخابات الرئاسية والتشريعية". أطروحة دكتوراه.(جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2013)-. ص 300.